

# 8 CP

DCE/21/8.CP/10

باريس، 2021/5/7

الأصل: فرنسي



Diversity of  
Cultural Expressions

Diversité  
des expressions  
culturelles

Diversidad  
de las expresiones  
culturales

Разнообразие форм  
культурного  
самовыражения

تنوع أشكال التعبير  
الثقافي

文化表现形式  
多样性



United Nations  
Educational, Scientific and  
Cultural Organization

Organisation  
des Nations Unies  
pour l'éducation,  
la science et la culture

Organización  
de las Naciones Unidas  
para la Educación,  
la Ciencia y la Cultura

Организация  
Объединенных Наций по  
вопросам образования,  
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة  
للتربية والعلم والثقافة

联合国教育、  
科学及文化组织

## مؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي

الدورة الثامنة

دورة عبر الإنترنت

1-4 حزيران/يونيو 2021

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت: تقرير مرحلي عن خرائط الطريق الوطنية لتنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية

تقدّم هذه الوثيقة، عملاً بالقرار [7.CP.13](#)، لمحة عامة عن التقدم المحرز في قيام الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005 بوضع خرائط الطريق الوطنية الرامية إلى تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في البيئة الرقمية و/أو في تنفيذ هذه الخطط.

القرار المطلوب: الفقرة 20.

## أولاً – معلومات عامة

- 1 - طلب مؤتمر الأطراف من الأمانة، في دورته السابعة وبعد الموافقة على خريطة الطريق المفتوحة لتطبيق المبادئ التوجيهية التنفيذية لتنفيذ لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في البيئة الرقمية<sup>1</sup>، موافاته في دورته الثامنة بخرائط الطريق الوطنية التي وضعتها الأطراف وبمعلومات عن حالة تنفيذها ([القرار 13 CP.7](#)). وترد خرائط الطريق الوطنية الثلاث التي أرسلتها ألمانيا وكندا وجمهورية كوريا إلى الأمانة في الوثيقة DCE/21/8.CP/INF.10. وتقدّم هذه الوثيقة لمحّة عامة عن الوضع القائم فيما يخص وضع خرائط الطريق الوطنية وتنفيذها بناءً على المعلومات التي قدمتها بعض الأطراف إلى الأمانة والبحوث الإضافية التي أجرتها الأمانة، التي تشمل دراسة التقارير الدورية التي تُقدّمها الأطراف كل أربعة أعوام والتي قدمتها في عامي 2019 و2020.
- 2 - وقد استُهلّت عملية الحوار والتفكّر وتحديد الأولويات المشتركة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (المشار إليها فيما يلي باسم "الاتفاقية") في البيئة الرقمية في عام 2013 بمناسبة الدورة السابعة للجنة الدولية الحكومية لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (المشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة")، وهو ما أفضى إلى إدراج عملية تفكّر في التكنولوجيات الرقمية وتأثيرها في الاتفاقية في أنشطة اللجنة للفترة 2013-2014 ([القرار 13 IGC.7](#)). وأسفرت هذه العملية عن اعتماد المبادئ التوجيهية التنفيذية لتنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية في حزيران/يونيو 2017 (المشار إليها فيما يلي بعبارة "المبادئ التوجيهية التنفيذية") ([القرار 11 CP.6](#)). ومع ذلك، رأت اللجنة في دورتها الحادية عشرة أن الأطراف بحاجة إلى توجيهات أكثر تحديداً من أجل تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية التنفيذية. فدعت اللجنة الأمانة إلى وضع خريطة طريق مفتوحة لهذا الغرض تحتوي على أمثلة للممارسات الجيدة ([القرار 5 IGC.11](#)).
- 3 - ثم درست اللجنة خريطة الطريق المفتوحة، التي تتماشى مع الأهداف الأربعة لإطار رصد الاتفاقية وتقترب خمسة مخرجات وعشرين نشاطاً مرجعياً، في دورتها الثانية عشرة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر 2018 وأحالتها إلى مؤتمر الأطراف، بناءً على طلبه، فاعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته السابعة المعقودة في حزيران/يونيو 2019. وأحاط مؤتمر الأطراف علماً أيضاً، في هذه المناسبة، بتطبيق 49 ممارسة جيدة لدى 32 طرفاً وضعتها جهات فاعلة حكومية ومنظمات من المجتمع المدني. وطلب مؤتمر الأطراف من الأمانة "مواصلة جمع الأمثلة للممارسات الجيدة التي نفذتها الأطراف في البيئة الرقمية واتخاذ مبادرات في مجال التعلم من الأقران، وتبادل المعلومات والترويج والتواصل، لا سيّما مع صانعي القرار في البلدان النامية، من أجل دعم الأطراف في تنفيذ الاتفاقية في بيئة رقمية، في حالة تحديد مساهمات طوعية" ([القرار 13 CP.7](#)).

1 متاحة على الموقع الإلكتروني التالي: <https://en.unesco.org/creativity/publications/open-roadmap-implementation-2005-convention>

4 - وبناءً على طلب مؤتمر الأطراف هذا، طلبت اللجنة من الأمانة، في دورتها الثالثة عشرة، أن تقدّم اقتراحاً بشأن برنامج لمساعدة الأطراف في تنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية من خلال مبادرات التعلّم من الأقران، وتبادل المعلومات، والترويج، ولا سيّما تلك الموجهة لوضعي السياسات في البلدان النامية، في حالة تعبئة مساهمات طوعية لهذا الغرض (القرار 7.IGC 13). ويرد هذا البرنامج، الذي أحاطت اللجنة به علماً في دورتها الرابعة عشرة، في الوثيقة [DCE/21/14.IGC/14](#).

#### ثانياً - خرائط الطريق الوطنية

5 - دعا مؤتمر الأطراف، في دورته السابعة، الأطراف إلى الاسترشاد بخريطة الطريق المفتوحة لوضع خرائط طريق وطنية وفقاً لاحتياجاتها ومواردها المتاحة ثم إرسال خرائط الطريق هذه إلى الأمانة (القرار 7.CP 13). ويتمثل الهدف الرئيسي من خرائط الطريق الوطنية في توفير إطار لوضع تدابير تنظيمية أو تشريعات وتنفيذها بغية تعزيز وحماية تنوع أشكال التعبير الثقافي في البيئة الرقمية بفعالية. ودُعيت الأطراف، حرصاً على وضع خرائط الطريق الوطنية وتنفيذها بشفافية وعلى أساس تشاركي وشامل للجميع، إلى التعاون مع جهات معنية متعددة، ومنها المهنيون العاملون في الصناعات الثقافية والإبداعية ومنظمات المجتمع المدني التي تدعم عملهم.

6 - وأُتيحت للأطراف، منذ اعتماد مؤتمر الأطراف لخريطة الطريق المفتوحة، فرصتان للإبلاغ عن الإجراءات التي اتخذتها من أجل تنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية. أما أولاهما فكانت خلال المشاورات التي أجرتها الأمانة في خريف عام 2019 لجمع الممارسات الجيدة في هذا المجال والتي ساهم فيها ثمانية عشر طرفاً<sup>2</sup>، وقُدّمت نتائجها إلى اللجنة في دورتها الثالثة عشرة المعقودة في شباط/فبراير 2020 (الوثيقة [DCE/20/13.IGC/INF.4](#)). وقُدّم طرفان آخريان<sup>3</sup> معلومات إلى الأمانة بعد الدورة. ثم طلبت اللجنة من الأطراف، في دورتها الرابعة عشرة، أن ترسل إلى الأمانة "معلومات باللغة الإنجليزية أو الفرنسية عن التقدم المحرز والصعوبات التي اعترضت وضع و/أو تنفيذ خرائط الطريق الوطنية لتنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية، إن وُجدت، وذلك في موعد أقصاه 5 آذار/مارس 2020، من أجل إدراجها في التقرير المرحلي المزمع تقديمه إلى مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة" (القرار 14.IGC 14)<sup>4</sup>.

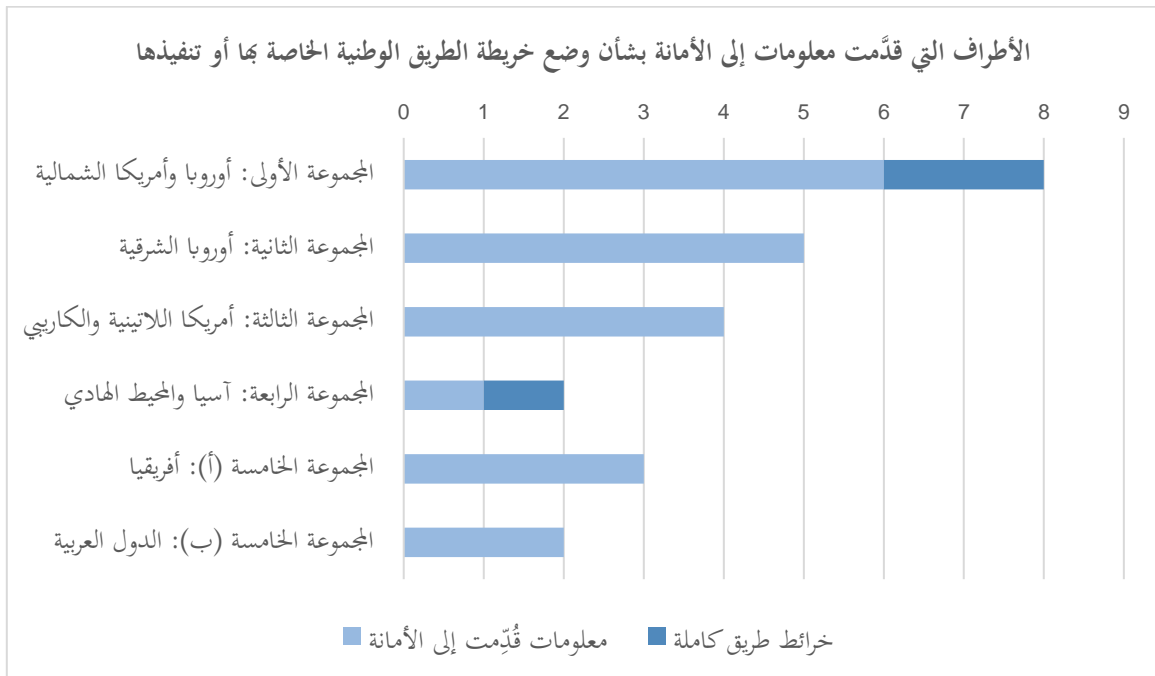
2 أستراليا، والنمسا، وأذربيجان، وبلجيكا، وكندا، وكوستاريكا، ومصر، وفرنسا، وجامايكا، ولاتفيا، ولبنان، ومدغشقر، والنرويج، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وسيشيل، وسلوفاكيا، وترينيداد وتوباغو، وتركيا.

3 قطر وأرمينيا.

4 أرسلت ستة أطراف معلومات في هذا الشأن (ألمانيا، والنمسا، وكندا، وفرنسا، والمكسيك، وجمهورية كوريا)، ويشمل ذلك خرائط الطريق الوطنية الثلاث الواردة في الوثيقة [DCE/21/8.CP/INF.10](#).

7 - وأسفرت هذه العملية عن تقديم 26 طرفاً، أي 17٪ من الأطراف، منذ الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف، معلومات بشأن الإجراءات المتخذة لوضع و/أو تنفيذ خرائط الطريق الوطنية، وإرسال ثلاثة أطراف فقط (ألمانيا وكندا، ومعها كيبك، وجمهورية كوريا) خرائط الطريق الوطنية الخاصة بها إلى الأمانة. ويشير هذا المعدل المنخفض لتقديم المعلومات على الأرجح إلى أن الأطراف قد واجهت صعوبات كبيرة في هذه العملية.

8 - فضلاً عن ذلك، وكما هو مبين في الشكل التالي، وردت معظم المساهمات التي تلقتها الأمانة من أطراف من المجموعة الانتخابية الأولى والثانية، في حين وردت معلومات قليلة من أطراف من المجموعة الانتخابية الرابعة والخامسة (أ) والخامسة (ب)، وهو ما قد يشير إلى أن بعض المناطق قد واجهت صعوبات أكبر في اتخاذ إجراءات عملية لمواكبة مسارات التحول الناجمة عن ظهور التكنولوجيات الرقمية وتعميمها وتأثيرها في أساليب استحداث السلع والخدمات الثقافية وإنتاجها وتوزيعها والانتفاع بها.



9 - وأشارت الأطراف في ردودها إلى محاور عملها الرئيسية ومجالات عملها ذات الأولوية وعرضت أمثلة عملية للتدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية. وأظهر استعراض خرائط الطريق الوطنية والمعلومات المقدمة أن معظم الأطراف تختار عامةً الشروع في عملية وضع خرائط الطريق الوطنية بالتركيز على العمل في بضعة قطاعات رئيسية وفقاً لأولوياتها الوطنية.

10 - وأجري تحليل أعمق لخرائط الطريق الوطنية والمعلومات التي أرسلتها الأطراف وفقاً للمخرجات الخمسة لخريطة الطريق المفتوحة مكن من الوقوف على بعض الصعوبات المشتركة والمجالات التي أحرز فيها تقدم كبير. ويبرز هذا التحليل أيضاً أمثلة على الممارسات الجيدة التي يمكن أن تسترشد بها الأطراف في وضع خرائط الطريق الوطنية الخاصة بها. وترد فيما يلي نتائج هذا التحليل:

**المخرج 1:** إعداد أو مراجعة الأطر التنظيمية والسياسات والتدابير الثقافية لمواجهة تحديات البيئة الرقمية بطريقة مستنيرة وتشاركية

- يبدو أن النشاط المرجعي الأول المتوخى في خريطة الطريق المفتوحة، والمتمثل في "إجراء مسح عام للقطاعات الثقافية والإبداعية الرقمية"، لم يكن من ضمن أولويات معظم الأطراف التي أرسلت خرائط الطريق الوطنية الخاصة بها أو تقريرها المرحلي إلى الأمانة. وقد ينذر ذلك في الأجل المتوسط بانعدام المعلومات الدقيقة لتحديد قطاعات الثقافة والإبداع التي طرأ عليها أكبر تحول بفعل انتشار التكنولوجيات الرقمية وتطورها السريع، وللوقوف على حجم هذا التحول. وتنشر وزارة الثقافة والرياضة والسياحة في **جمهورية كوريا** سنوياً "التقرير البحثي عن الإحصاءات الخاصة بصناعة المحتويات" الذي يتضمن إحصاءات عن استخدام الإنترنت والهواتف المحمولة في أحد عشر قطاعاً لإنتاج المحتويات، ويشمل ذلك قطاع النشر والقصص المصورة والموسيقى وألعاب الفيديو والأفلام والرسوم المتحركة والتلفزيون والدعاية. ويمكن هذا النهج الحكومة من متابعة الاتجاهات المتغيرة في صناعة المحتويات وتحديد معايير لاتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بوضع السياسات الحكومية وخطط إدارة الأعمال التجارية.

- ويتبين من الردود المتلقاة بين عامي **2019** و**2021** أن الأطراف رجحت نهجين مختلفين في وضع أو مراجعة الأطر التنظيمية أو السياسات أو التدابير الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية. إذ اختارت العديد من البلدان، ومنها **النمسا** و**ألمانيا** و**كندا**، دمج جانب ثقافي في خطط عملها الوطنية في المجال الرقمي وتنفيذها في قطاعات إبداعية معينة من خلال اتخاذ تدابير هادفة عوضاً عن وضع استراتيجيات خاصة بالمجال الرقمي مخصصة لقطاع الثقافة تحديداً. واختارت أطراف أخرى، ومنها **بلجيكا** و**جمهورية كوريا** و**كيبك (كندا)**، وضع خطط مخصصة للثقافة في المجال الرقمي، مثل الخطة الخاصة بالثقافة في المجال الرقمي في كيبك (**2014-2023**)<sup>5</sup> أو استراتيجية تنمية صناعة المحتويات الثقافية الواردة في "الصفقة الرقمية الجديدة لكوريا" المعتمدة في عام **2020**.

- وفيما يتعلق بإنشاء آليات تنسيق بين الوزارات، أنشأت وزارة الثقافة ووزارة أوروبا والشؤون الخارجية في **فرنسا** فريق عمل متعدد التخصصات لوضع خريطة الطريق الوطنية.

- وأبلغت عدة أطراف عن أنشطة لمراجعة الأطر التنظيمية بغية دعم القطاعات الثقافية والإبداعية في البيئة الرقمية. فشرعت وزارة العدل وحماية المستهلك في **ألمانيا**، على سبيل المثال، في تعديل قانون حقوق المؤلف لتنفيذ التوجيهات الأوروبية بشأن حقوق المؤلف المعدلة في نيسان/أبريل **2019**، ودججت **تركيا** جانباً رقمياً في تنفيذ مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي بعنوان "تعزيز نظام حقوق المؤلف التركي مع التركيز على النهوض بالصناعات

<sup>5</sup> يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بهذا الشأن عبر الموقع الإلكتروني التالي: <http://culturenumerique.mcc.gouv.qc.ca/>

الإبداعية". وشرعت **جامايكا** في دمج العديد من أحكام الأطر أو الآليات الدولية القائمة، ومنها معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، في قانونها الخاص بحقوق المؤلف، من أجل حماية الإبداع في البيئة الرقمية.

## المخرج 2: وضع سياسات وتدابير تدعم الإبداع الرقمي والشركات والأسواق الرقمية لضمان تنوع النظام البيئي الرقمي

- تتناول معظم التدابير التي أبلغت عنها الأطراف في خرائط الطريق الوطنية الخاصة بها أو تقاريرها المرحلية المخرج الثاني من خريطة الطريق المفتوحة مباشرة. إذ أبلغت عدة أطراف عن اتخاذ تدابير لتوفير منابر مخصصة للإبداع والابتكار الرقميين أو لوضع لوائح أو سياسات أو تدابير ترمي إلى ضمان إمكانية الوصول إلى مختلف المحتويات الثقافية المحلية، وتقديم أجر عادل للمبدعين، وتعزيز الشفافية في استخدام الخوارزميات؛ وتعد كل هذه التدابير وسائل فعالة لدعم نشر أشكال التعبير الثقافي في أقاليم الأطراف.
- ومكنت الأدوات الرقمية بعض الأطراف من إتاحة برحمة متنوعة من المحتويات الثقافية مجاناً أو بتكلفة منخفضة. فأتخذت **أرمينيا**، على سبيل المثال، تدابير لرقمنة الأفلام الروائية وأفلام الرسوم المتحركة والأفلام الوثائقية وصونها، استُهلكت في إطار برنامج "خدمات صون مجموعات السينما والصور والهواتف" في عامي 2018 و2019، ووُضعت برامج مماثلة لتعزيز السينما الوطنية وترويجها في **ألمانيا** و**كندا** و**ليتوانيا** و**جمهورية كوريا**. واستهلكت عدة أطراف، منها **مصر** و**النرويج** و**قطر** و**سلوفاكيا**، مشاريع كبيرة لرقمنة مكتباتها الوطنية، وهو ما أسفر عن آثار إيجابية في الانتفاع بالمحتويات الثقافية المحلية وفي القدرة على اكتشافها بلغات متعددة.
- وأنشأت أطراف أخرى بوابات رقمية لتسهيل الوصول إلى المعلومات أو مختلف المحتويات الثقافية. فأنشأت **النمسا**، على سبيل المثال، بوابة بحث عن الموارد الرقمية للمتاحف والمكتبات ودور المحفوظات تُسمى "Kulturpool" وتوفر محطة مركزية للوصول إلى جميع الموارد والفهارس الرقمية للمؤسسات الثقافية النمساوية المتاحة لعامة الناس؛ ونُفذت مبادرات مماثلة أو ما زالت قيد الإعداد في **أذربيجان** (منصة "أذربيجان الإبداعية") و**سلوفاكيا** (منصة Slovakia) و**ترينيداد وتوباغو** (السجل الوطني للفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة) و**تركيا** (منصة "نظام معلومات المسرح الرقمي").
- وأبلغت عدة أطراف عن تقديمها دعماً مالياً و/أو عينياً إلى المنشآت الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم وأصحاب المشاريع العاملين في قطاعات الثقافة والإبداع الرقميين. وسعيًا إلى تسهيل توزيع الأعمال عبر الإنترنت والتشجيع على تنوع المحتويات المتاحة، خصصت الوزارة الاتحادية للفنون والثقافة والخدمة المدنية والرياضة في **النمسا 1.1** مليون يورو لتعزيز المشاريع الرقمية في عام 2020، وقدمت إعانات لمعارض الفن المعاصر ودور النشر لتمكينها من تطوير قنوات الاتصال والإعلام والتوزيع الخاصة بها عبر الإنترنت على نسق متاجر عبر الإنترنت مثلاً. وأما **ألمانيا**، فاستهلكت برنامج "KULTUR.GEMEINSCHAFTEN" (2020)، وهو عبارة عن برنامج تمويل مشترك بين مفوضية الحكومة الاتحادية للثقافة والإعلام ومؤسسة "Kulturstiftung der Länder" لإنتاج

المحتويات الرقمية في المؤسسات الثقافية، في حين وضعت جمعية تنمية المنشآت الثقافية (SODEC) في كيبك (كندا) برنامج "مساندة المبادرات الابتكارية" الذي يرمي إلى دعم المشاريع الاستراتيجية للابتكار التكنولوجي الرقمي أو تطوير الأعمال من أجل تمكين المنشآت من مواجهة التحديات التي تطرحها عادات الاستهلاك الجديدة والاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها أدوات الإبداع والتوزيع الجديدة.

- وأجرت بعض الأطراف دراسات محددة لقياس تأثير البيئة الرقمية في قطاعات فرعية معينة من قطاع الثقافة، مثل وزارة التراث في كندا التي أجرت دراسة عن التأثير الاقتصادي لمنصات البث المستمر للموسيقى في مبدعي المحتويات الكنديين، تقدّم تحليلاً أولاً للبيانات الرقمية ومعلومات وصفية عن التأثير الاقتصادي للبث المستمر للموسيقى في كندا.

### المخرج 3: إبرام اتفاقات دولية تعزز التبادل المتوازن للسلع والخدمات الثقافية وتعزز المساواة بين البلدان في البيئة الرقمية

- المخرج الثالث من خريطة الطريق المفتوحة هو المخرج الذي أبلغت الأطراف عن تحقيق أقل قدر من التقدم العملي فيه، وهو ما يشير إلى أنها واجهت صعوبات كبيرة في تعزيز التداول المتوازن للسلع والخدمات الثقافية في البيئة الرقمية. ويتجلى النقص في الإبلاغ عن المعلومات بوجه خاص فيما يتعلق بتقييم البنود الواردة في الاتفاقات التجارية التي تؤثر في القطاع الثقافي والإبداعي في البيئة الرقمية، والتفاوض على البنود الخاصة بالثقافة في اتفاقات التجارة والاستثمار المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والمنتجات الرقمية<sup>6</sup>.

- ومع ذلك، أبلغت كندا عن إعداد دراسات دولية مقارنة بشأن فرض الضرائب على الخدمات الرقمية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وسنغافورة، ومجموعة الدول السبع، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفرنسا. وقد تتبع هذه الإجراءات الأولى دراسات تركز بصورة محددة على تأثير اتفاقات التجارة الحرة في تنوع السلع والخدمات الثقافية الرقمية في جميع أنحاء العالم. وتصدر الإشارة في هذا الصدد إلى اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، الذي دخل حيز النفاذ في تموز/يوليو 2020، والذي تفاوضت كندا في إطاره على إدراج استثناء عام للصناعات الثقافية ينطبق أفقياً على كل أبواب الاتفاق، ومنها الباب الخاص بالتجارة الرقمية، بحيث تحمي كندا حقها السيادي في اعتماد تدابير لحماية تنوع أشكال التعبير الثقافي المادية والرقمية وتعزيزها.

### المخرج 4: تعزيز الثقافة والمهارات والمعارف الرقمية

- أنشأت عدة أطراف صناديق ومبادرات مخصصة لتعزيز المهارات والمعارف الرقمية، سواء في القطاع الثقافي بوجه عام أو في قطاعات إبداعية محددة (الموسيقى والسينما والأدب بوجه خاص). فتقوم المؤسسة الثقافية الاتحادية الألمانية، على سبيل المثال، بتنفيذ مشروع "الثقافة الرقمية" (2018-2024) الذي يرمي إلى تمكين المؤسسات الثقافية من الاستفادة استفادةً كاملةً من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية والتصدي للتحديات

المرتبطة بها. ويشجع "صندوق الاستراتيجية الرقمية" التابع للمجلس الكندي للفنون على الأخذ بنهج شامل يمكّن الفنانين والمجموعات والمنظمات الفنية من فهم العالم الرقمي وتقييمه والمشاركة فيه ومواكبة التغيرات الثقافية والاجتماعية الناجمة عنه. واستهلت وزارة الثقافة والرياضة والسياحة في جمهورية كوريا مشروع تدريب على التكنولوجيا الرقمية لفائدة الخبراء في مجال الثقافة، بغية تلبية الطلب المتزايد على المواهب الإبداعية والمبتكرة الناجم عن التداخل بين التقنيات المتقدمة وقطاعي الفنون والثقافة. ويُعدّ هذا المشروع، الذي يرمي إلى تدريب المبدعين ومطوري الوسائل التكنولوجية الرائدة المتعلقة بالإبداع، ثمرة تعاون وثيق بين معاهد البحوث والشركات الكورية والمبدعين الكوريين.

- وأبلغت الأطراف أيضاً عن تشكيلة كبيرة من المبادرات التي تتمحور حول التعليم في مجال الثقافة الرقمية والتعليم في مجال الوسائل الرقمية. فترمي "المعسكرات الثقافية والتقنية" التابعة لوزارة الثقافة في ترينيداد وتوباغو، على سبيل المثال، إلى تعزيز المعارف والمهارات الثقافية وتحسينها، وبخاصة لدى الشباب. وموّل مجلس ليتوانيا للثقافة جزئياً، بين عامي 2014 و2018، برنامج "التعليم في مجال الثقافة: تعزيز وسائل الإعلام ومشروعات الدراية الإعلامية"، الذي يرمي إلى تنمية قدرة عامة الناس على استخدام المحتويات المقدمّة عبر وسائل الإعلام التقليدية ووسائل الإعلام الرقمية/وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة، وتقييمها وتحليلها بصورة نقدية.

- وأقيم في إطار الخطة الرقمية للثقافة في المكسيك تعاون بين مركز الثقافة الرقمية والمديرية العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لوزارة الثقافة من أجل تنسيق الجهود القطاعية في مجال استخدام واستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية توسيع نطاق كل التدابير والبرامج التي تنفذها المؤسسات الثقافية المكسيكية وتعزيز فعاليتها. وتمثلت المرحلة الأولى من هذا المشروع في إجراء مسح للتطورات التكنولوجية التي حصلت في الوزارة ولدى الأشخاص المعنيين، سواء المسؤولين عن البرامج أو أعضاء أفرقة تصميم المنصات وتطويرها، من أجل وضع قائمة جرد للمشاريع التي تقع بطريقة أو بأخرى في نطاق المنظومة الرقمية لوزارة الثقافة. فقد رأت المكسيك في تحديد المجالات المناسبة في وزارة الثقافة في مجال التطورات الرقمية إجراءً أولاً أساسياً لوضع استراتيجية مستنيرة للاستفادة من الأدوات والشراكات والقدرات والتكنولوجيات المتاحة لها في المشاريع الرقمية لكل الهيئات العاملة تحت رعاية الوزارة.

- وأُخذت مبادرات أخرى لتعزيز القدرات الرقمية في مجالات محددة. فقامت الأكاديمية التركية للملكية الفكرية، على سبيل المثال، بإعداد وتقديم تشكيلة كبيرة من الدورات التدريبية بشأن حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية موجّهة بخاصة إلى موظفي الخدمة المدنية، ومنهم القضاة والمدعون العامون والمحامون.

- وأخيراً، أجرت العديد من الأطراف تقييماً للتغرات المحددة في المهارات الرقمية في القطاع الثقافي والإبداعي من خلال عقد مشاورات متعددة الأطراف، شارك فيها فنانون ومهنيون يعملون في مجال الثقافة وشركات خاصة ومنظمات المجتمع المدني.



## المخرج 5: تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في البيئة الرقمية

- دفع الطابع الشامل للمخرج الخامس لخريطة الطريق المفتوحة العديد من الأطراف إلى دمج هذا المخرج في سائر المخرجات.
- واتخذت عدة أطراف إجراءات لمكافحة التحرش الإلكتروني والتصيد والهجوم المستهدف عبر الإنترنت. فأنشأت وزارة الاتصالات والثقافة في مدغشقر، على سبيل المثال، وحدة مخصصة تتمثل مهمتها في مكافحة الجرائم السيبرانية، وضمان الاستخدام المسؤول لشبكات التواصل الاجتماعي، والدفاع عن ضحايا التحرش الإلكتروني.
- وأبلغت عدة أطراف أيضاً عن تدابير لتمكين النساء والفتيات في البيئة الرقمية من خلال ضمان مشاركتهن الفعالة وتكافؤ فرصهن في قطاع الثقافة والإبداع الرقمي. فأنشأت وزارة التربية والتعليم في ترينيداد وتوباغو، على سبيل المثال، مشروعاً لتعزيز مشاركة الفتيات والنساء في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ووضع صندوق الإعلام الكندي، وهو أكبر صندوق يدعم إنتاج المحتوى التلفزيوني الرقمي في البلد، معايير اختيار تعطي الأولوية للأفرقة التي تشغل فيها النساء 40٪ من المناصب على الأقل، وهو ما يضمن حصولهن على فرص التوجيه والتمويل التدريب.

### ثالثاً - الصعوبات الرئيسية التي واجهتها الأطراف

- 11- شددت معظم الأطراف التي شرعت في وضع خريطة طريق وطنية على صعوبة تلك العملية. وتتفاقم الصعوبات التي تواجهها الأطراف، والتي تكون عادةً أكبر في البلدان النامية، بفعل الافتقار إلى الخبرات والمهارات في مجال وضع السياسات والأنظمة الفعالة في البيئة الرقمية، وضعف الهياكل المؤسسية المخصصة أو غيابها، والقدرة المحدودة على تقييم ورصد أثر السياسات والتدابير المتعلقة بالمجال الرقمي في القطاع الثقافي والإبداعي.
- 12- ويمثل الافتقار إلى المهارات البشرية والمؤسسية اللازمة لتكييف خريطة الطريق المفتوحة مع الظروف الوطنية ورسم تفاصيلها عبر تحديد سلسلة إجراءات ذات أولوية إحدى العقبات الرئيسية أمام وضع تشريعات وتدابير واستراتيجيات لتنفيذ الاتفاقية بفعالية في البيئة الرقمية. وغالباً ما تتزامن أوجه القصور هذه مع صعوبات في حشد الجهات المعنية لاستهلال عملية تشاركية قائمة على التعاون بين الوزارات والحوار مع الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- 13- ويواجه جميع الأطراف صعوبة رئيسية تتمثل في الافتقار للبيانات عن قطاعي الثقافة والإبداع في البيئة الرقمية. إذ يعد جمع البيانات الكمية والنوعية وتحليلها ضروريين لوضع سياسات عامة مستنيرة بشأن البيئة الرقمية، ولكن غالباً ما يحول عدم توافر البيانات، التي يحتكرها عدد صغير من المنصات الرقمية المتعددة الجنسيات، دون جمع هذه البيانات وتحليلها. وتفتقر الأطراف إلى الوسائل اللازمة للتعاون مع تلك المنصات الإلكترونية الكبيرة من أجل تعزيز الشفافية فيما يخص استخدام البيانات والخوارزميات.

14- وكشف تحليل التقارير المرحلية وخرائط الطريق الوطنية التي قدمتها الأطراف عن صعوبة كبيرة أخرى في تحقيق التداول المتوازن للسلع والخدمات الثقافية في البيئة الرقمية. إذ لم تُبلغ الأطراف عن أي مثال لاتفاق بشأن الإنتاج المشترك والتوزيع المشترك أثر في توزيع السلع والخدمات الثقافية في البيئة الرقمية. وتشير مساهمات الأطراف إلى أن العديد من الصعوبات لا تزال تعترض التفاوض على البنود الخاصة بالثقافة في اتفاقات التجارة والاستثمار المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والمنتجات الرقمية، وإلى عدم وجود تقييم منهجي لأثر تلك الاتفاقات التجارية في تداول السلع والخدمات الثقافية الرقمية.

#### رابعاً - الإجراءات المقبلة

15- كانت الأطراف تؤمن في عام 2017 بضرورة اعتماد مبادئ توجيهية تنفيذية لضمان تحقيق أهداف الاتفاقية في البيئة الرقمية أيضاً، وقد اشتدت هذه الضرورة في عام 2020 مع تسارع التحول الرقمي للقطاع الثقافي والإبداعي بفعل الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، لا تزال خريطة الطريق المفتوحة التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته السابعة تمثل عُدة أنشطة مناسبة لتسترشد بها الأطراف في وضع مجموعة من التدابير وفقاً لاحتياجاتها ومواردها المتاحة. ويجدر التذكير بأن الرقمنة ليست حلاً مناسباً للجميع. فلم يكن في أواخر عام 2019 اتصال بشبكة الإنترنت لدى أكثر من 45٪ من سكان العالم<sup>7</sup>. وتحدّ هذه الفجوة الرقمية من حق المحرومين من الاتصال بشبكة الإنترنت في المشاركة في الحياة الثقافية. ويُعدّ دعم التحول الرقمي أيضاً من الإجراءات التي حث المتحدثون في حوارات حركة "صمود الفن" في مختلف أنحاء العالم الحكومات على اتخاذها، ولا سيّما من أجل تحسين البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم الدعم الحكومي للاتصال بالإنترنت<sup>8</sup>.

16- وتعزز ندرة المعلومات التي تتبادلها الأطراف بشأن تنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية، فضلاً عن أوجه عدم المساواة القائمة بين الأطراف التي تفاقمت من جراء أزمة كوفيد-19، أهمية وجدوى برنامج المساعدة الذي أعدته الأمانة وأحاطت اللجنة به علماً في دورتها الرابعة عشرة (القرار 14 IGC 14). بيد أنه يجب التذكير بأن تنفيذ هذا البرنامج يعتمد كلياً على المساهمات الطوعية، التي لم يقدمها أو تعهد بتقديمها أي طرف حتى الآن. ومع ذلك، سُنستهل مبادرة جديدة في عام 2021 بعنوان "مختبر الإبداع الرقمي" في إطار الصندوق الاستئماني المشترك بين اليونسكو وجمهورية كوريا، من أجل تعزيز المهارات الرقمية في القطاع الثقافي والإبداعي في بلدان جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية.

<sup>7</sup> بات زهاء 4.1 مليارات نسمة متصلين بالإنترنت، ولكن استخدام النساء للإنترنت يسجل انخفاضاً في البلدان النامية. انظر تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات عبر الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.itu.int/ar/mediacentre/Pages/2019-PR19.aspx>.

<sup>8</sup> للاطلاع على المزيد من التفاصيل عن توصيات حركة "صمود الفن"، انظر الوثيقة 8.DCE/21/8.CP/INF.

17- وتستطيع الأمانة مواصلة جمع الأمثلة على الممارسات الجيدة والمعلومات عن التقدم الذي أحرزته الأطراف في وضع خرائط الطريق الوطنية ورصدها عن كثب. ولكن، نظراً إلى انعدام آلية واضحة لهذا الغرض وإلى عبء تقديم التقارير الواقع على الأطراف، قد يرغب مؤتمر الأطراف في دعوة الأطراف إلى استخدام آلية الرصد الخاصة بالاتفاقية، أي التقارير الدورية لفترات الأربعة أعوام، للإبلاغ عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية، بسبل تشمل وضع خريطة طريق وطنية. وأظهر فعلاً التحليل الأولي للتقارير الدورية لفترات الأربعة أعوام التي قُدمت في عامي 2019 و2020 أن عدداً قليلاً من الأطراف قد استخدم هذه الآلية لتقديم معلومات عن هذا الموضوع. ولذلك، قد يرغب مؤتمر الأطراف في أن يطلب من الأمانة الإشارة إلى هذا المطلب بصورة أوضح في استمارات التقارير الدورية لفترات الأربعة أعوام من أجل تفادي الازدواجية في جهود الإبلاغ.

18- وقد يمكن تحسين استخدام التقارير الدورية لفترات الأربعة أعوام الأمانة من إدماج السياسات والتدابير التي تتخذها الأطراف لتنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية إدماجاً أفضل في منصة رصد السياسات<sup>9</sup>. فتصبح منصة رصد السياسات أداة لرصد التدابير التي وضعتها الأطراف وتقييمها، وكذلك لتحديد الممارسات الجيدة أو الممارسات المبتكرة التي يمكن أن تكون مصدر إلهام للأطراف.

19- وإذ أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعين عام 2021 سنةً دوليةً للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة<sup>10</sup>، فقد سلمت "بالحاجة إلى تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يوفرها الاقتصاد الإبداعي من خلال تهيئة بيئة مواتية للنهوض بالاقتصاد الإبداعي، مثل تطوير التكنولوجيا الرقمية، والاقتصاد المبتكر الرقمي، والتجارة الإلكترونية، وبناء الهياكل الأساسية الرقمية ذات الصلة والاتصال الإلكتروني من أجل دعم التنمية المستدامة، وزيادة استثمارات القطاعين العام والخاص في الصناعات الإبداعية ووضع الأطر القانونية ذات الصلة". ومن ثم، أتاحت فرصة مناسبة للأطراف من أجل تحديد الأولويات التي ستمحور حولها خرائط الطريق الوطنية الخاصة بها من وجهة نظر تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع في مجتمعاتها. وقد ترغب الأطراف، في هذا السياق، في مراعاة أحكام توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي<sup>11</sup>، التي سينظر المؤتمر العام في مشروعها إبّان دورته الحادية والأربعين المزمع عقدها في خريف عام 2021.

20- ولعلّ مؤتمر الأطراف يرغب في اعتماد القرار التالي:

9 يمكن الاطلاع على منصة رصد السياسات على العنوان التالي: <https://en.unesco.org/creativity/policy-monitoring-platform>.

10 انظر القرار A/C.2/74/L.16/Rev.1 المتاح على العنوان التالي: <https://undocs.org/ar/A/C.2/74/L.16/Rev.1>.

11 المشروع الأولي متاح عبر الموقع الإلكتروني التالي: [https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373434\\_ara](https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373434_ara).

## مشروع القرار 10.CP.8

إنّ مؤتمر الأطراف،

- 1 - وقد درس الوثيقتين DCE/21/8.CP/10 و DCE/21/8.CP/INF.10،
- 2 - وإذ يدكر بالقرارات 7.CP 12 و 7.CP 13 و 7.CP 13 و 14.IGC،
- 3 - ويقرّ بالصعوبات المتزايدة التي تطرحها الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 أمام حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في البيئة الرقمية،
- 4 - يحيط علماً بخرائط الطريق الوطنية التي أرسلتها الأطراف والتي ترد في الوثيقة DCE/21/8.CP/INF.10، فضلاً عن الجهود التي بذلتها الأطراف من أجل وضع خرائط الطريق هذه؛
- 5 - ويشكر جزيل الشكر الأطراف الثلاثة التي أرسلت خرائط الطريق الوطنية الخاصة بها إلى الأمانة؛
- 6 - ويدعو الأطراف العديدة التي لم تستهل وضع خرائط الطريق الوطنية بعد إلى الشروع في ذلك بغية تنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية وفقاً لاحتياجاتها ومواردها المتاحة؛
- 7 - ويدعو أيضاً الأطراف إلى إدراج معلومات عن خرائط الطريق الوطنية الخاصة بها والتقدم المحرز والصعوبات التي اعترضت وضع خرائط الطريق هذه و/أو تنفيذها في تقاريرها الدورية لفترات الأربعة أعوام؛
- 8 - ويطلب من الأمانة موافاته، في دورته التاسعة، بتقرير مرحلي عن تنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية استناداً إلى جملة أمور منها تحليل هادف للتقارير الدورية لفترات الأربعة أعوام التي ستقدّم في عامي 2020 و 2022؛
- 9 - ويحث بشدة الأطراف على تقديم مساهمات طوعية مخصصة لبرنامج المساعدة في تنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية الذي وضعته الأمانة.